

تفاؤل بـ «أسبوع ارتفاعات» رغم الانخفاضات الحادة والفشل بتخطى حاجز 7.900 نقطة

## البورصة تحاول اليوم تفادي «صدمة الخميس»



بداية جديدة

- السيولة مطمئنة .. مازالت فوق الـ 48 مليون دينار
- رغبة شرائية غير اعتيادية تستهدف الشركات الواعدة
- المحافظ والصناديق الاستثمارية تتجه بهدوء نحو «الأسهم الراجعة»

- بعض الشركات تضخمت أكثر من اللازم ولا بد من انخفاضها
- الشركات القيادية تعود لتحافظ على قوة السوق
- ما حصل في جلسة نهاية الأسبوع .. هبوط «مبالغ فيه»

مرتفعاً تم انخفاض ذلك بسبب عمليات جني أرباح، وتجميع على بعض الأسهم. وفي المقابل شهد السوق عمليات شراء واسعة استهدفت الشركات الرخيصة والواعدة، والتي واجهت موجة بيع، فيما تميزت الشركات القيادية والكبيرة والبنوك بقيادة بيت التمويل الذي ساهم برفع قيمة السيولة. وشارك المراقبون أن عمليات التذبذب وجني الأرباح طبيعية بعد الارتفاعات التي شهدتها سوق الكويت منذ بداية الأسبوع وأن هناك توقعات بأن يواصل مسيرته في الصعود خلال الأسبوع الجاري، حتى وإن تعرض إلى انخفاضات، لكنها ستكون مؤقتة. وأكد المراقبون أن جلسة نهاية الأسبوع سلبية، بعدما استعاد شيئاً فشيئاً الخسائر الفادحة التي تكبدها خلال فترة «الأزمة السورية».

منذ بداية الأسبوع الماضي، وكان سوق الكويت أخفق في جلسة الأربعاء الماضي حاجز 7.900 نقطة إلا أنه عاد للوراء يوم الخميس، فيما شهدت شركات الإسمت الخليجية عملية استقرار بعد ارتفاعها. وقال المراقبون أن جلسة نهاية الأسبوع سلبية. وشارك المراقبون أن عمليات التذبذب وجني الأرباح طبيعية بعد الارتفاعات التي شهدتها سوق الكويت منذ بداية الأسبوع وأن هناك توقعات بأن يواصل مسيرته في الصعود خلال الأسبوع الجاري، حتى وإن تعرض إلى انخفاضات، لكنها ستكون مؤقتة. وأكد المراقبون أن جلسة نهاية الأسبوع سلبية، بعدما استعاد شيئاً فشيئاً الخسائر الفادحة التي تكبدها خلال فترة «الأزمة السورية».

انطلقت مع انخفاض سهم تمويل خليج بالحد الأدنى وبكميات كبيرة، فيما تراجعت السيولة المجموعات الاستثمارية على الدخول في الأسهم التي استفادت من مستوياتها الحالية. وقال المراقبون أن في نهاية كل أسبوع يفضل بعض المتداولين جني الأرباح والتفكير بمنهجية جديدة مع بداية الأسبوع الجديد. ولم تغفل المجموعات المضاربة دورها المحوم على الأسهم الصغيرة دون الـ 100 فلس فكان نصيبها كبيراً ما يدل على أن ما تمر به السوق نجاه تلك الأسهم بعيداً عن العمليات الاستثمارية المتعارف عليه لذا يجب الانتباه بحدة وسط آمال بأن يغير مساره في جلسات الأسبوع الجاري. ومضى المراقبون أن العديد من الشركات تأثرت بموجة البيع، خاصة المجامع الاستثمارية التي كانت حققت ارتفاعات قياسية

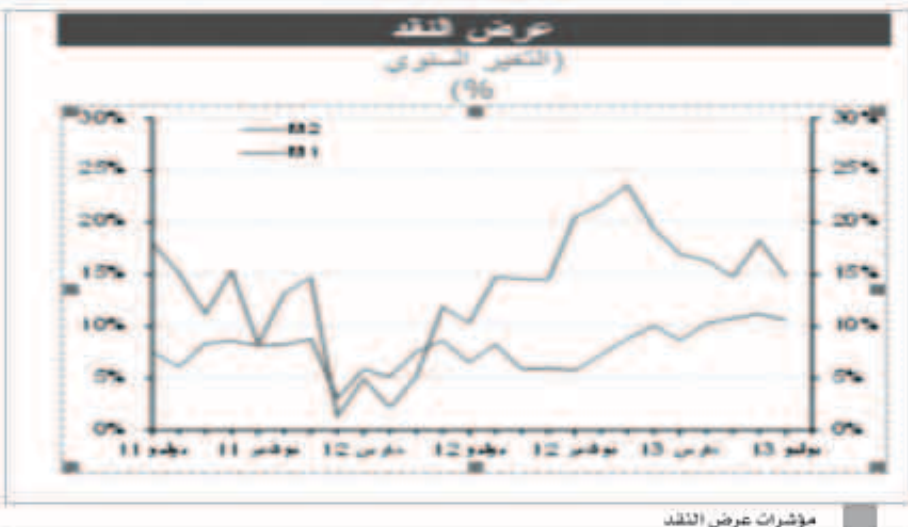
في تجاوز حاجز ما فوق 7.900 نقطة، حيث توفد أكثر من جلسة عند هذا الحاجز، حتى تراجع بشكل حاد في جلسة نهاية الأسبوع الماضي، إذ سادت حالة من الفزع بين صغار المتداولين الذين سارعوا إلى البيع خشية من العودة إلى «مرعب الأزمة» من جديد. وقال المراقبون أن هذه التراجعات لم تؤثر على مجريات الجلسات السابقة التي مرت بالاستقرار بسبب زخم الشراء الانتقائي من المحافظ والصناديق على أسهم المجموعات الاستثمارية التي تؤسس إلى مستويات سعرية جديدة. وجاءت ضمن تحركات كبار مدرءاء تلك المحافظ والصناديق لتنسجم مع مجريات ومتطلبات الأداء في مطلع الشهر الجديد. وتابع المراقبون: في تداولات الجلسة الختامية التركيز على الأسهم الصغيرة

في تجاوز حاجز ما فوق 7.900 نقطة، حيث توفد أكثر من جلسة عند هذا الحاجز، حتى تراجع بشكل حاد في جلسة نهاية الأسبوع الماضي، إذ سادت حالة من الفزع بين صغار المتداولين الذين سارعوا إلى البيع خشية من العودة إلى «مرعب الأزمة» من جديد. وقال المراقبون أن هذه التراجعات لم تؤثر على مجريات الجلسات السابقة التي مرت بالاستقرار بسبب زخم الشراء الانتقائي من المحافظ والصناديق على أسهم المجموعات الاستثمارية التي تؤسس إلى مستويات سعرية جديدة. وجاءت ضمن تحركات كبار مدرءاء تلك المحافظ والصناديق لتنسجم مع مجريات ومتطلبات الأداء في مطلع الشهر الجديد. وتابع المراقبون: في تداولات الجلسة الختامية التركيز على الأسهم الصغيرة

يحاول سوق الكويت اليوم، وفي أولى جلسات الأسبوع الجاري «تفادي» الحالة الطارئة أو «صدمة الخميس» التي هوت بالمؤشر السعري 119 نقطة وانارت الهلع بين المتداولين، وذلك من خلال التركيز على الشركات القيادية التي حافظت على «الوضع العام» ورفعت المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 في جلسة يوم الخميس الماضي. وفي حين يركز المتداولون على الشركات الصغيرة و«المضاربة» والتي تتعرض بين الحين والآخر إلى حركة غير عادية سواء من حيث الشراء أو الصعود وكذلك من حيث «الهبوط». ويبدأ الأسبوع الجاري بـ «منهجية جديدة» من حركة التداولات، وذلك بعد أن فشل السوق

### كاتب المحرر الاقتصادي

## النمو المتوقع لعام 2013 يصل إلى 7 في المئة «تقرير»: الائتمان المصرفي في الكويت حقق نمواً بـ 5.9 في المئة



مؤشرات عرض النقد

القطاع الخاص سحوبات ضخمة في يوليو «بواقع 478 مليون دينار»، وقد لوحظ هذا التراجع في الودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي بقيمة 397 مليون دينار. والودائع بالعمل الأجنبية بقيمة 140 مليون دينار. وبالمقابل، فقد حققت ودايع الإنجاز والودائع لأجل ارتفاعاً طفيفاً، ما أدى إلى ارتفاع نسبة القروض مقابل الودائع بواقع 1.1 في المئة عن شهر يونيو. وقد انكمش عرض النقد خلال الشهر لكنه حافظ على نموه النشط على أساس سنوي. كما تقلصت الكتلة النقدية «نأ» بقيمة 315 مليون دينار، وذلك بعد أن شهدت زيادة جيدة في الشهر الماضي، لكن معدل نموها السنوي ظل عند 14.8 في المئة. وقد سجلت أيضاً عرض النقد «ن2» مسجلاً ثانياً انخفاض شهري له على التوالي، حيث انخاض بواقع 396 مليون دينار شهرياً، ولكنه حافظ على معدل نموه القوي على أساس سنوي عند 10.6 في المئة.

الأوراق المالية، ونتيجة ضعف النمو في قطاعات أخرى أيضاً. وقد تقلص حجم الاقتراض لشراء الأوراق المالية بواقع 103 ملايين دينار شهرياً، مصححاً بانخفاضات صغيرة في قطاعي الصناعة والعقار. ولقد قابل تلك الانخفاضات جزئياً زيادات في كل من القطاع التجاري وقطاع البناء من القطاعات أخرى. أما الائتمان للشركات المالية غير المالية أول على خلفية تراجع بيانات شهر يونيو. حيث انخفض الاقتراض في هذا القطاع بواقع 77 مليون دينار نتيجة الانخفاض في الائتمان الممنوح لغرض شراء

المستهلكين على وتيرة قوية البالغة 18% شهرياً على أساس سنوي. وكانت القروض المسطحة، التي تشكل معظمها القروض السكنية، المحرك الأساسي لهذا النمو، الأمر الذي جاء مترافقاً مع نمو النشاط في سوق العقار. وزاد: وقد سجل الائتمان في قطاع الأعمال غير المالية أول انخفاض له منذ بداية العام على خلفية تراجع بيانات شهر يونيو. حيث انخفض الاقتراض في هذا القطاع بواقع 77 مليون دينار نتيجة الانخفاض في الائتمان الممنوح لغرض شراء

تغيير عن بيانات الشهر الماضي التي تم مراجعتها. وقد خفضت بيانات يونيو بواقع 64 مليون دينار، ما أدى إلى تعديل نمو الائتمان السنوي لذلك الشهر إلى 5.9 في المئة من 6.2 في المئة. ومضى: وعلى الرغم من التغير البسيط في إجمالي الائتمان، قطاع الأعمال غير المالية أول انخفاض له منذ بداية العام على خلفية تراجع بيانات شهر يونيو. حيث انخفض الاقتراض في هذا القطاع بواقع 77 مليون دينار نتيجة الانخفاض في الائتمان الممنوح لغرض شراء

تطرق بنك الكويت الوطني إلى التطورات النقدية في الكويت وقال إن الائتمان المصرفي سجل ارتفاعاً من استمرار الزيادات الكبيرة في القروض الشخصية. كما تم خفض بيانات شهر يونيو بعد مراجعتها ونشرها أخيراً. وقد يرجع هذا النمو المنخفض نسبياً لأسباب موسمية أو قد يكون أيضاً نتيجة بعض التسويات التي تم الإعلان عنها من قبل بعض الشركات في الفترة الأخيرة. ولا تزال تتوقع أن يسجل العام 2013 نمواً بواقع 7 في المئة في الائتمان المصرفي. وقد يكون الأعلى منذ العام 2009. وقد توضح استمرار هيمنة المستثمرين الأفراد على النشاط لكن حجم التداول حافظ على تماسكه ومستوياته المرتفعة قياساً بمعدلات تداول الشهر الماضي وربما يرجع أحد الاعتبارات ذلك إلى زيادة النشاط على بعض الأسهم القيادية التشغيلية. وأضاف: وارتفع إجمالي الائتمان في شهر يوليو بقيمة 9 ملايين دينار ليصل إلى 27.9 مليون دينار، بنمو بلغ 5.9 في المئة على أساس سنوي أي دون أي

## حقق مكاسب رغم تباين المؤشرات «الأولى»: سوق الكويت عرضة لجني الأرباح

- ساهم بيت التمويل جاء في مقدمة النشاط على الشركات الرخيصة

الأن المؤشر لا يزال يتداول بالقرب من مستويات مقاومة وهي 8 آلاف نقطة وفي حالة وجود أخبار إيجابية سيتم تجاوز هذا الحاجز. ووصفت أحجام التداول بالمعتولة قياساً بالمستويات الضعيفة التي حققتها البورصة في تعاملات الشهر الماضي وذلك مع نشاط المستثمرين الأفراد وهم يشكلون قوة الدفع بعد تراجع لخلاف من إمكانية توجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى سوريا إذ راهن المستثمرون الأفراد على أسهم الشركات الصغيرة. ولفتت إلى أن صناديق ومحافظ ركزت على تحركات التجميع وتبديل المراكز في غياب اتجاهات واضحة قبيل إعلان نتائج أعمال الربع الثالث من العام فيما تنتظر المؤسسات نتائج أعمال الشركات قبل تعديل مراكزها وهو ما يفسح المجال لاستمرار هيمنة المستثمرين الأفراد على الجزء الأكبر من التداولات. وأكد التقرير أن التداولات توضح استمرار هيمنة المستثمرين الأفراد على النشاط لكن حجم التداول حافظ على تماسكه ومستوياته المرتفعة قياساً بمعدلات تداول الشهر الماضي وربما يرجع أحد الاعتبارات ذلك إلى زيادة النشاط على بعض الأسهم القيادية التشغيلية.

«كويت»: ذكر تقرير الاقتصادي متخصص أن مؤشر سوق الكويت لسلاسل القيمة المالية «البورصة» افتتح تعاملات الأسبوع الماضي على تراجع فيما عاد إلى تحقيق مكاسب في الجلسة الثانية مع تديد المخاوف من احتمال تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وقال تقرير شركة «الأولى» للوساطة المالية إن السوق الكويتي حقق مكاسب منذ بداية العام رغم حالة التباين التي تضرب مؤشرات منذ فترة ما جعلها عرضة لعمليات بيع لجني الأرباح خصوصاً مع توجه البعض إلى البيع الإني لتفادي سيولة في الدفاتر وسعي البعض الآخر للتجميع لجني أرباح وتحصيل بياناته المالية مع قرب نهاية الربع الثالث. وأشار التقرير إلى أن زخم الشراء الانتقائي من المحافظ والصناديق على أسهم المجموعات الاستثمارية التي تؤسس إلى مستويات سعرية جديدة ساهم في تماسك السوق رغم تباين المؤشرات بين الصعود والتراجع خلال تعاملات الأسبوع الماضي. ولاحظ استمرار النشاط على بعض الأسهم الثقيلة التي جاء في مقدمتها سهم بيت التمويل الكويتي خلال تعاملات الأسبوع الماضي وكذلك على أسهم مجامع شركة الاتصالات

## مشتري سوري يبرم صفقة لاستيراد أول شحنة قمح في أسابيع

لندن - «رويترز»: قالت مصادر تجارية إن مشترياً سوريا أبرم صفقة لشراء 23 ألف طن من قمح الطحين وهي أول شحنة تجارية يتم التعاقد عليها في أسابيع إذ تسببت الحرب الأهلية وأزمة التمويل في تأخير الصفقات. وتواجه سوريا أسوأ موسم لصادرات القمح في نحو ثلاثة عقود في ظل اشتعال الحرب وهو ما يزيد من الضغط على الحكومة لاستيراد المواد الغذائية في نفس الوقت الذي تتصاعد

السياسية الخليجية لما تحققة المبادرات السياسية من نتائج لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبين نجم أن المؤتمر ينظم بشراكة بين المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالرباط ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيا الحديثة المغربية ووزارة السياحة المغربية. وتوقع أن يشهد المؤتمر مشاركة كبيرة لهيئات وشركات ومؤسسات القطاع العام والخاص الخليجي. وبين أن المؤتمر يهدف إلى استعراض ومناقشة عدد من القضايا مع مجموعة من أصحاب الأعمال والاقتصاد والإدارة والقضاء وغيرهم في مجال تسوية المنازعات.

## «التحكيم التجاري الخليجي»: قطاع السياحة في المغرب يجذب استثمارات دول المجلس

الهيئة المغربية للاستثمارات السياحية بالصندوق. وأوضح أن الصندوق يهدف إلى مواكبة المخطط الجديد للنموح بالسياحة في المغرب. وأضاف أن القطاع السياحي المغربي استطاع مواجهة تأثيرات الأزمات المالية العالمية التي ضربت أهم أسواقه في أوروبا بفضل جهود تطوير القطاع السياحي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة من دول المجلس. وأشار إلى المؤتمر الدولي حول «الاستثمار في القطاع السياحي الفرص والتحديات وتسوية المنازعات» الذي سيعقد في المغرب نوفمبر المقبل. وأضاف أن المؤتمر سيولي اهتماماً خاصاً بالاستثمارات

المثامة - «كويت»: أكد الأمين العام مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحمد نجم أن قطاع السياحة في المملكة المغربية يشكل واجهة جاذبة لاستثمارات دول المجلس. وقال نجم في تصريح صحافي أسس أن اعتماد قادة دول مجلس التعاون في قمة المثامة الأخيرة خطة دعم المشاريع التنموية في المغرب 2012-2017 الخطة الخمسية بتقديم منحة مقدارها خمسة مليارات دولار تشمل تعزيز ودعم مشاريع القطاع السياحي. وأضاف أن إطلاق صندوق «وصال كابيتال» للتنمية السياحية في نوفمبر 2011 وبرأسمال 2,5 مليار دولار يدعم هذا التوجه خصوصاً مع مساهمة الصناديق السياحية الخليجية في جانب

الهيئة المغربية للاستثمارات السياحية بالصندوق. وأوضح أن الصندوق يهدف إلى مواكبة المخطط الجديد للنموح بالسياحة في المغرب. وأضاف أن القطاع السياحي المغربي استطاع مواجهة تأثيرات الأزمات المالية العالمية التي ضربت أهم أسواقه في أوروبا بفضل جهود تطوير القطاع السياحي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة من دول المجلس. وأشار إلى المؤتمر الدولي حول «الاستثمار في القطاع السياحي الفرص والتحديات وتسوية المنازعات» الذي سيعقد في المغرب نوفمبر المقبل. وأضاف أن المؤتمر سيولي اهتماماً خاصاً بالاستثمارات

المثامة - «كويت»: أكد الأمين العام مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحمد نجم أن قطاع السياحة في المملكة المغربية يشكل واجهة جاذبة لاستثمارات دول المجلس. وقال نجم في تصريح صحافي أسس أن اعتماد قادة دول مجلس التعاون في قمة المثامة الأخيرة خطة دعم المشاريع التنموية في المغرب 2012-2017 الخطة الخمسية بتقديم منحة مقدارها خمسة مليارات دولار تشمل تعزيز ودعم مشاريع القطاع السياحي. وأضاف أن إطلاق صندوق «وصال كابيتال» للتنمية السياحية في نوفمبر 2011 وبرأسمال 2,5 مليار دولار يدعم هذا التوجه خصوصاً مع مساهمة الصناديق السياحية الخليجية في جانب

المثامة - «كويت»: أكد الأمين العام مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحمد نجم أن قطاع السياحة في المملكة المغربية يشكل واجهة جاذبة لاستثمارات دول المجلس. وقال نجم في تصريح صحافي أسس أن اعتماد قادة دول مجلس التعاون في قمة المثامة الأخيرة خطة دعم المشاريع التنموية في المغرب 2012-2017 الخطة الخمسية بتقديم منحة مقدارها خمسة مليارات دولار تشمل تعزيز ودعم مشاريع القطاع السياحي. وأضاف أن إطلاق صندوق «وصال كابيتال» للتنمية السياحية في نوفمبر 2011 وبرأسمال 2,5 مليار دولار يدعم هذا التوجه خصوصاً مع مساهمة الصناديق السياحية الخليجية في جانب